ودعت – حين كانت الحرب العربية – الاسرائيلية الاولى قد مزقت البلاد وقطعت اوصالها – مئة شخصية لعقد «مجلس وطني» التأم بالفعل في غزة بحضور تسعين منهم برئاسة رئيس الهيئة العربية العليا محمد امين الحسيني وقد اكد هذا المجلس «استقلال فلسطين كلها... واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الانسانية...»[٨]، الخ..ووضع دستورا وسمى القدس عاصمة للبلاد، وثبت تعيين حكومة عموم فلسطين. واذا كان من الحق ان هذا كله قد جاء متأخراً بحيث لم تعد له فائدة كبيرة في تبديل واقع الحال، فإن موقف دول الجامعة من الاجراءات التي أعلنها مجلس غزة الوطني كان الموقف السابق نفسه وهو وليد أسباب تتصل بهذه الدول، وقد حالت دون تثبيت دولة عربية فلسطينية في فلسطين. لقد قبلت الجامعة العربية ان يمثل احمد حلمي فلسطين في مجلسها، ولكنها حالت دون أن تتمتع حكومته بأية صلاحيات او مسؤوليات داخل فلسطين، في وقت كانت فيه مناطقها، التي لا تسيطر عليها القوات الصهيونية، موزعة بين جيوش الدول العربية. كما لم تبذل هذه الدول أي مجهود للحصول على اعتراف دولي بفلسطين العربية المستقلة. ووصل الأمر حداً تجاهلت فيه الجامعة العربية توجيه الدعوة الى احمد حلمي لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، عندما انعقد في تشرين الاول عام ١٩٤٩، مراعاة للمملكة الاردنية الهاشمية[٩]. وكانت هذه قد شرعت بالفعل في اجراءات ضم ما يليها من أرض فلسطين.

وانتهى الأمر بأن اضمحلت هذه الحكومة تدريجيا. وانحصر وجودها كله في شقة من شقق احدى عمارات القاهرة، جاورتها بعد سنوات قليلة رابطة الطلبة الفلسطينيين، واخذت تتبادل معها اقتراض النقود لتغطية نفقات ايجار الشقة والماء والكهرباء، الى أن مات أحمد حلمي وخلفه عام ١٩٦٤ احمد الشقيري بقرار من مجلس الجامعة نفسه ايضا، ولم تسمه جهة فلسطينية.

وعلى الرغم من ان الخطب والقرارات العربية الرسمية، كما هو معروف ومتداول، لم تتخل عن حدتها في التأكيد على عروبة فلسطين واستقلالها وتقديم المساعدة لشعبها، فإن الدول العربية، اضافة لما فعلته في مجال تقليل الوزن السياسي لفلسطين العربية وتغييب دور قيادتها الوطنية، لم تقدم للحركة الوطنية الا اقل المساعدة، حتى ان رقم معوناتها المالية للهيئة العربية العليا، خلال السنتين الممتدتين بين منتصف حزيران ١٩٤٦ و١٩٤٨، اللتين شهدتا العمل لقيام اسرائيل وقيامها، بلغت بالتحديد ١٤٣,٥ الف جنيه دفعت منها سوريا ١٠٣ آلاف ومصر ٢٠ الفا ولبنان ١٥ الفاً واليمن ٤ آلاف ونصف. ودفع مصدر لم يشأ ان يعلن عن اسمه مبلغ ٤٦ الف جنيه زيادة على ذلك، وتبين، فيما بعد، أنه عبد العزيز بن مسعود ملك العربية السعودية. اما العراق والاردن فلم يدفعا شيئاً[١٠] وعلى النقيض من ذلك، نجح عبد الله ملك المملكة الاردنية الهاشمية في ضم الجزء الذي يليه من فلسطين الى مملكته، وهو الجزء الذي لم تسيطر عليه اسرائيل، وصار منذ ذلك الوقت يعرف باسم الضفة الغربية، بمقابل الضفة الشرقية لنهر الاردن